السويس للملاحة الدولية كمرحلة اولى مقابل انسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا جزئيـــا .

وقد بادرت مصر في شهر تموز ١٩٧٠ الى قبول هذه المبادرة الامريكية مدللة بذلك على حسن استعدادها لقبول تسوية سياسية للنزاع واعطاء امريكا فرصة للتدليل على حسن نواياها ، وقبلت على الفور وساطة الولايات المتحدة من أجل تنفيذ وقف اطلاق النار على جبهة القتال ، كمرحلة اولية ، من أجل السير قدما بالمبادرة الامريكية ، منهية بذلك حرب الاستنزاف . واشترطت ان يكون فتح قناة السويس للملاحة بمثابة مرحلة اولى مرتبطة ارتباطا عضويا بالحل السياسي الشامل القائم على انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة .

وقد بدأ الشعور بتعثر هذه المبادرة الامريكية ثم باخفاقها ، حينما رفضت اسرائيل ان تعتبر الترتيبات المقترحة من أجل اعادة فتح القناة كمرحلة اولى مرتبطة ارتباطا عضويا بالحل السياسي الشامل وفقا لاحكام القرار رقم (٢٤٢) ، وبصورة خاصة ، بالانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة .

ثم قطعت اسرائيل خطوات أخرى في طريق تعطيل هذه المبادرة الامريكية واحباطها ، فرفضت سحب قواتها الى أكثر من ١٠ ــ ١٥ كم من القناة ، كما رفضت الموافقة على أي وجود عسكري مصري على الضفة الشرقية للقناة . وأصرت في الوقت نفسه ان يكون لسفنها حرية المرور في القناة بمجرد اعادة فتحها ، كما أصرت أيضا على ان يشتمل الاتفاق على تعهد بوقف اطلاق النار لاجل غير محدود .

وهذا يعني ان اسرائيل رفضت في الواقع جميع نقاط المبادرة الامريكية ، وبدا بعد ذلك أن مهمة روجرز قد أخفقت اخفاقا ذريعا ، غير ان الدبلوماسية الامريكية لم تشأ ان تعترف صراحة بذلك واستمرت باشاعة الوهم عن وجود تقارب بين وجهات نظر الطرفين حول عدة نقاط تشجيعا للطرفين على قبول اسلوب (الدبلوماسية الهادئة) وكسبا للوقت لتحقيق وقف اطلاق النار على القناة الذي استمر فعلا حتى انفجار الموقف في ٦ تشرين الاول ١٩٧٣، ومن الواضح ان الاثر العملي لهذه الدبلوماسية الامريكية (الهادئة) هو المماطلة وكسب الوقت الذي تستغله لترسيخ واقع احتلالها للاراضي العربية .

٣ ــ وساطة الحكماء الافارقة :

في المؤتمر الخامس للمنظمة الافريقية الذي عقد في الجزائر في ايلول ١٩٦٨ ، أكدت منظمة الوحدة الافريقية مطالبتها بانسحاب القوات الاجنبية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ وذلك طبقا لما أصدره مجلس الامـــن في قراره بتـــاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ وطلب فيه من جميع الدول الاعضاء في المنظمة استخدام نفوذها من أجل تطبيق هذا القرار .

وأكد المؤتمر السادس الذي انعقد في اديس ابابا في ايلول ١٩٦٩ قراره هذا واعرب عن تضامنه مع جمهورية مصر العربية واهاب بالضمير الانساني أن يبذل كل جهد ممكن لتجنيب القارة الافريقية ان تصبح من جديد مسرحا للتوتر والنزاع .

أما المؤتمر الثامن الذي انعقد في حزيران ١٩٧١ في أديس ابابا ، فقد طلب الى رئيسه آنذاك ، الرئيس مختار ولد داده ، ان يتشاور مع رؤساء الدول الافريقية والحكومات كي يستخدموا نفوذهم لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا . وتطبيقا لهذا القرار فقد اجتمع مندوبو عشر دول افريقية (لجنة الحكماء العشرة) وهم يمثلون: أثيوبيا، نيجيريا، زائير ، الكاميرون ، موريتانيا ، تنزانيا ، ساحل العاج ، ليبيريا ، كينيا ، والسنغال ، برئاسة رئيس الدورة الافريقية (٢٣ــ١٩٧١/٨/٢٤) وقرروا تشكيل لجنة مصـــغرة